



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية السادسة - السنة الثانية - الدورة الخريفية 2014 - العدد: 01

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الثلاثاء 07 ذو القعدة 1435

الموافق 02 سبتمبر 2014

فهرس

- (1) محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03
■ إفتتاح دورة الخريف العادية لسنة 2014 .
- (2) محضر الجلسة العلنية الثانية ص 07
■ المصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة .

محضر الجلسة العلنية الأولى

المنعقدة يوم الثلاثاء 07 ذو القعدة 1435

الموافق 02 سبتمبر 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية، ممثلاً للسيد الوزير الأول؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة عشرة صباحاً

الكلمات ذات الصلة بالمناسبة، وفيها أقول:
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
السيد وزير الدولة، وزير الداخلية والجماعات المحلية،
ممثلاً للسيد الوزير الأول الذي هو في مهمة رسمية خارج
البلاد،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
أسرة الصحافة والإعلام،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أيتها السيدات، أيها السادة،

الواجب يقتضينا بداية الترحيب بضيوفنا الكرام الذين
أبوا إلا أن يشاركونا المناسبة.
لقاؤنا اليوم وإن كان الجانب المناسباتي يبرز فيه واضحاً

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.
عملاً بأحكام الفقرة الأولى من المادة (118) من
الدستور؛ والمادة (05) من القانون العضوي رقم 99 - 02،
الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،
وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛
أدعوكم للاستماع إلى مراسيم افتتاح الدورة الخريفية
العادية لسنة 2014.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

(تصفيق)

السيد الرئيس: شكراً؛ وبهذا أعلن رسمياً عن افتتاح
الدورة الخريفية العادية لسنة 2014 في مجلس الأمة.
وكما جرت به العادة، أستسمحكم لإلقاء بعض

وفيه سوف يسعى كل طرف إلى الدفاع عن وجهة نظره وتبرير موقفه من مختلف القضايا المطروحة فيه.

الهيئة التنفيذية ستعمل على توضيح موقفها وتقديم المبررات التي أدت بها إلى اعتماد خياراتها وأعضاء البرلمان سيسعون من جهتهم إلى التعبير عن وجهات نظرهم وينقلون حقيقة الأوضاع كما يلمسونها من خلال معاشتهم للواقع اليومي الذي يحيونه ويحياه المواطن.

إلى جانب قانون المالية لسنة 2015، ستعرض الحكومة على البرلمان مشروع قانون ضبط الميزانية لسنة 2012، وهو القانون الذي سيكون - وفقاً لمضمون المادة 160 من الدستور - وثيقة تترجم واحداً من أهم قواعد العمل البرلماني في مجال الرقابة البرلمانية البعديّة على عمل الحكومة.

علاوة عن هذين النصين، سوف يتعزز قطاع المالية بقانون يتعلق بقطاع الجمارك، وهو قانون من شأنه إدخال تعديلات على القانون الساري المفعول ويدخل المرونة المطلوبة على قطاع التجارة العابرة للحدود ويُعطي من ثم مزيداً من النجاعة على أساليب محاربة الجريمة الجمركية.

مشروع قانون إنشاء صندوق النفقة الخاص بالمطلقات الحاضنات للأطفال القصر، الذي كان السيد رئيس الجمهورية قد وعد به بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة سيبرمج هو الآخر في هذه الدورة.

ومثلما جاء قانون إنشاء صندوق النفقة لحماية القصر وتوفير ظروف العيش الكريم لهم، فإن القانون المتعلق بحماية الطفل سيكون - تأكيداً - إطاراً قانونياً آخر من شأنه أن يسدّ فراغاً تشريعياً قائماً في مجال حماية الطفولة، ويضع هذه الشريحة الاجتماعية في منأى من الأخطار المعنوية والجسدية التي تتهددها، خاصة مع تنامي ظاهرة الاختطاف واستغلال الأطفال، وحمايتهم من التسول.

أما مشروع القانون المعدل والمتمم لقانون العقوبات فسيأتي للتصدي لكل أشكال العنف ضد المرأة وللتهديدات والضغوطات التي تمارس عليها، خاصة في بيت الزوجية، وكذا حمايتها من أي تحرش يمكن أن تتعرض له. ودائماً في إطار التصدي للجريمة، سيتمكن مشروع القانون المتعلق بمكافحة التهريب أعضاء مجلس الأمة من تحديد الموقف من موضوع ظاهرة التهريب الذي أصبح يتزايد - للأسف - خطره بشكل كبير، بحيث راح

إلا أن الموعد كالعادة يُتيح لنا الفرصة لكي نطلعكم بما ينتظرنا من أشغال، ونعبّر أمامكم عن مواقف تتعلق بتطورات تجري في ساحتنا الوطنية.

وخلافاً لدورة الربيع السابقة التي كان الجانب السياسي غالباً فيها، فإن دورة الخريف الحالية مرشحة لأن تكون ثرية في فحواها التشريعي وكثيفة في أداؤها البرلمانية.

وهكذا، وكما تبينه المعطيات المتوفرة حتى الآن يمكن القول إن هناك قرابة العشرين مشروعاً؛ منها الآن سبعة عشر مشروعاً موجوداً لدينا، أو سيقدم لنا، واحتمال أن تضاف مشاريع أخرى إلى جدول أعمالنا، وندرجها في حينها ونحدد الموقف منها.

مشاريع القوانين المبرمجة، من المتوقع لها أن تعالج مواضيع عديدة ومتنوعة، تتعلق بقطاعات: المالية، العدالة، العمل والضمان الاجتماعي، النقل، التجارة، الصيد البحري والثقافة... إلخ.

وهكذا، وكما تكرسه التقاليد المرعية ضمن مؤسستنا، بل أقول في جل برلمانات العالم، فإن الدورة الخريفية ستتولى بالدراسة وتحديد الموقف من قانون المالية العادي لسنة 2015، وهو القانون الذي يتولى عادة معالجة الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة بالنسبة للسنة القادمة، وفي هذه المرة تحديداً سيمهد القانون المذكور الطريق أمام الانطلاقة الحقيقية للمخطط الخماسي الذي يترجم مالياً الأهداف الطموحة التي تضمنها برنامج السيد رئيس الجمهورية ومخطط عمل السيد الوزير الأول المصادق عليه من قبل هيئتنا.

سوف يأتي مشروع قانون المالية لهذه السنة - تأكيداً - ليرسم الخطوط العريضة لخطة تسيير البلاد بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية خلال السنة المقبلة كونه سيأتي بأحكام من شأنها أن تدعم النمو وتُشجع فرص الاستثمار وتقوي الإنتاج الوطني وتدعم مشاريع البنية التحتية المبرمجة وتقلص من معدلات البطالة.

كما يُنتظر من قانون المالية لسنة 2015 أن يضع تدابير جديدة من شأنها أن تحسّن من مستوى معيشة المواطن وتساهم في الرفع من قدرته الشرائية.

لهذه الاعتبارات ولغيرها، فإن عرض قانون المالية أمام البرلمان هذه السنة من شأنه أن يرشح نقاش الدورة ضمن الهيئة لأن يكون حياً، وحوار أعضائه مع الحكومة مفيداً

بخصوص مشروع القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب فمن شأنه أن يضع الأطر القانونية التي تمكن الحكومة من اتخاذ الإجراءات الملائمة لتوفير الكتاب وإيصاله للقارئ والرفع من مستوى المقروئية لدى المواطن، خاصة بعد تنامي انتشار التكنولوجيات الافتراضية.

قطاع الصيد البحري من جانبه سيحظى بمشروع قانون متعلق بتربية المائيات أين سيتم بموجبه إدخال تدابير جديدة في مجال تربية المائيات، وحماية ثروتنا البحرية واستغلالها بشكل عقلاني من خلال اعتماد التكوين المتخصص، لتنمية وتطوير هذا النشاط.

وفي ميدان التجارة، فإن التدابير المتعلقة بتنظيم التجارة الخارجية وبحماية اقتصادنا الوطني، التي جاء بها مشروع القانون المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، فإنها تندرج في إطار مطابقة منظومتنا التشريعية مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

سيداتي، سادتي،

خلال الدورة سيواصل مجلس الأمة نشاطه الرقابي العادي سواء من خلال تنظيم جلسات طرح الأسئلة الشفوية، أو من خلال جلسات الاستماع التي تنظمها لجانه المختلفة حول القضايا التي تشغل بال المواطن، بل أقول بال الرأي العام الوطني.

وسيواصل المجلس جهوده، مع المجلس الشعبي الوطني والهيئات الوطنية الأخرى ذات الصلة في إطار الدبلوماسية البرلمانية، في المشاركة في مختلف التجمعات البرلمانية الدولية والجهوية لإسماع صوت الجزائر وإظهار مواقفها من مختلف قضايا الساعة.

أيها السيدات، أيها السادة،

لقد سَعَيْتُ إلى استعراض عناوين ومجالات عمل الدورة التي سيبقى جدول أعمالها مفتوحاً كما أسلفت الذكر لتسجيل مشاريع قوانين أخرى قد تقتضي المصلحة إدراجها.

وإن كُنْتُ قد أتيت بتعداد العناوين والمجالات التي تتكفل بها مشاريع القوانين المذكورة فلكي أبين بأن الدورة ستكون - تأكيداً - هامة وعلى كافة الأصعدة تشريعاً ونشاطاً برلمانياً.

يستنزف نسبة عالية من مقدرات وموارد الخزينة العامة لدولتنا، ناهيك عما تلحقه المخدرات الوافدة من الخارج من مضار وما تشكله من مخاطر حقيقية على مجتمعنا وشبابنا وسلامتهم البدنية بشكل خاص.

وبشأن الموضوع المتعلق بعصنة العدالة فإن جدول أعمال الدورة سوف يولي الموضوع عناية خاصة، كونه يعالج مشروع قانون يرمي إلى تمكين الوزارة من اعتماد طرق عمل حديثة في التسيير القضائي والإداري من شأنه أن يدخل المرونة والنجاعة في إجراءات التقاضي وفي تقليص آجال الفصل في الملفات المطروحة أمام المحاكم.

ويندرج في سياق هذا التحديث، مشروع القانون المتعلق بالتصديق والتوقيع الإلكتروني الذي يهدف إلى الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في تطوير الأداء الإداري وتحسين مناخ الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وإلى حماية التبادلات والتعاملات التجارية على الشبكة الرقمية من أي مخاطر.

أثناء هذه الدورة ستتعزيز الترسنة القانونية الخاصة بقطاع العدالة بقانون جديد سيتولى تنظيم مهنة محافظ البيع بالمزايدة، الذي يأتي بدوره لتقنين مجالات عمل المهن المساعدة للعدالة، كالمحامي، الموثق، والمحضر القضائي... إلخ، وسيتكفل هذا القانون بالانشغالات المهنية لهذه الشريحة الخاصة من مساعدي العدالة ويسد من ثم الثغرات القانونية التي تكتنف ممارسة المهنة في العديد من الأوجه.

أما عن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المتعلق بالتأمينات الاجتماعية فسوف يأتي بتعديلات قانونية جديدة من شأنها تمكين المواطنين الذين يعملون أو يدرسون خارج الوطن، وكذا نوابنا الممثلين للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من الاستفادة من التغطية التأمينية، تماماً كما هو الأمر بالنسبة للمواطنين القاطنين داخل الوطن.

فيما يخص التعاضديات الاجتماعية فسوف يكون مشروع القانون الخاص بها إطاراً قانونياً جديداً يساعدها من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التأمين.

أما مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني فسيأتي لسد الثغرات القانونية الموجودة ويجعل القطاع يتدارك النقائص المسجلة ويساهم في مواكبة التغييرات القانونية التي يعرفها الطيران المدني عبر العالم.

المعنية قانوناً باتخاذ كافة الإجراءات الردعية المناسبة لمعاقبة محركيها والمشاركين فيها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد تجاوزت هذه الظاهرة حدودها، وأصبحت تعطي -للأسف - صورة مشينة عن بلادنا وتشوه سمعة شعبنا وتلحق المضرة بانسجامنا الاجتماعي، فلتتظافر كافة جهود ذوي النية الحسنة لاستئصال هذه الظاهرة ووضع حد لها.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة،

دورتنا ستكون مكثفة - كما لاحظتم - ونشاطها سيكون قوياً، ما أدعوكم إليه هو الحرص على الحضور الدائم والمشاركة القوية في نشاطات الهيئة أثناء الفترة؛ غير أنني أنتهز الفرصة أيضاً لكي أتوجه إلى الهيئات ذات الصلة بعمل الدورة لأن يحرصوا على إحالة مشاريع القوانين المرجلة في أجالها المحددة حتى يتسنى لأعضاء مجلس الأمة إيلاءها العناية المطلوبة لدى دراستها.

في نهاية كلمتي أود، سيداتي سادتي، أن أشكر السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيدات والسادة أعضاء مكتبه وأيضاً السيدات والسادة أعضاء الحكومة قطاعاً قطاعاً على تشریفهم هيئتنا ومشاركتهم إيانا المناسبة.

لكم جميعاً أتوجه بالشكر والتقدير على كرم الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

السيد الرئيس: إذن، بهذا نكون قد أتممنا مراسيم افتتاح هذه الدورة، فنشكركم جميعاً على الحضور، ونطلب من الزميلات والزملاء أعضاء المجلس لزوم أماكنهم، حتى يتسنى لنا توديع ضيوفنا الكرام، وسنستأنف بعد ذلك أشغالنا الخاصة بترتيب أمور البيت، وذلك بانتخاب نواب الرئيس، وتنصيب رؤساء لجان المجلس المختلفة؛ إذن، شكراً والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة

والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً

أيتها السيدات، أيها السادة،
الدخول السياسي والاجتماعي الذي تستعد البلاد لاستقباله هذه الأيام سيكون دخولاً عادياً وإن بدا ظاهرياً على غير ذلك كما تحاول بعض الجهات تصويره.

فالإجراءات المتخذة أو ستتخذ من قبل الحكومة سواء في مجال توزيع السكن أو في توفير الشروط الضرورية للدخول الدراسي، أو من خلال مراجعة المادة 87 مكرر، ناهيك عن الشروع في المشاريع الطموحة والواعدة المبرمجة، تُعد كلها عوامل وإجراءات تجدر تحاباً ووضوحاً لدى الشرائح الاجتماعية الواسعة، وهي من ثم ستكون عوامل مهدئة من شأنها أن توفر المناخ المساعد لدخول اجتماعي نأمل له أن يكون عادياً، لكن هذا التوقع لا يعني أن كافة المشاكل المطروحة في الساحة قد ذلت وأن كافة المطالب الاجتماعية المرفوعة قد تم التجاوب معها، فوتيرة التنمية التي تعرفها البلاد في مختلف المجالات وتفاوتها من قطاع لآخر تولد في بعض الأحيان اختلالات تستوجب العلاج وتتطلب في بعض المرات الوقت الكافي لتحقيق التناغم المطلوب ضمن المجتمع.

لهذا فمن الطبيعي أن تواجه بعض القطاعات مشاكل تتطلب الدراسة والحوار والتفاهم بين المعنيين. إلا أن ثقتنا تبقى كبيرة بالمستقبل خاصة وأن الشركاء الاجتماعيين من نقابات وحركة جمعوية وحكومة ما فتئوا يعبرون عن استعدادهم وحسن نيتهم لمعالجة هذه المشاكل من خلال الحوار، وإننا لذلك نبقي غير متخوفين.

يؤكد هذه القناعة وهذا الحكم، أن الثلاثية قررت عقد اجتماعاتها خلال شهر سبتمبر الجاري، وفيها ستطرح للنقاش كافة القضايا العالقة أو المستجدة، والأمل يبقى كبيراً في أن تجد كافة هذه المشاكل حلولها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

هناك موضوع بودي، أخواتي إخواني، ألاّ أنهى كلامي دون أن أعرض له، ألا وهو ظاهرة العنف وتزايد حجمه وتنوع أشكاله عبر كافة أنحاء الوطن خلال الفترة الأخيرة بحيث أصبح يشمل أحياء مدننا وملاعبنا الرياضية خاصة. إنها ظاهرة مقلقة حقاً، لا يمكننا أن نتجاهل مضارها وتأثيرها على انسجام مجتمعنا.

إننا إذ نتأسف لاستفحال هذه الظاهرة فإننا ندعو كافة مكونات مجتمعنا للتجند لمحاربتها، ونطالب الجهات

محضر الجلسة العلنية الثانية

المنعقدة يوم الثلاثاء 07 ذو القعدة 1435

الموافق 02 سبتمبر 2014

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والخمسين صباحا

نتنقل الآن إلى الموضوع الموالي، المتعلق بالمصادقة على القائمة الإسمية لتشكيلة مكتب مجلس الأمة، وعملا بأحكام النظام الداخلي للمجلس، لاسيما المواد: 9، 10، و11 منه، فقد وافتنا المجموعات البرلمانية بمحاضر الانتخابات التي تتضمن أسماء من يمثلها في عضوية مكتب مجلس الأمة على أساس التمثيل العددي والنسبي، والكلمة للسيد مدير الجلسة لقراءة أسمائهم.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس. - على مستوى المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فقد تم انتخاب السيد الحاج العايب، والسيدة زهية بن عروس. - بالنسبة للمجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فقد تم انتخاب كل من السيد محمد لزهر سحري والسيد جمال قيقان.

- بالنسبة للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فقد تم انتخاب السيد عبد القادر سهلي؛ وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا؛ إذن طبقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة (11) من النظام الداخلي، أعرض عليكم هذه القائمة الإسمية للتصويت:

- المصوتون بنعم شكرا.
 - المصوتون بلا شكرا.
 - الممتنعون شكرا.
- (تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا؛ وأعتبر أن السيدات والسادة

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أرشف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة. إذن، كما أسلفت القول قبل قليل، فإن هذه الجلسة داخلية، لترتيب أمور البيت، وقد قامت المجموعات البرلمانية بعقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع أعضائها، ونظمت انتخابات على مستواها لاختيار من يمثلها في أجهزة وهيئات المجلس؛ هذا وقد وافتنا المجموعات البرلمانية بمحاضر اجتماعاتها ولقاءاتها ونتائج تلك الانتخابات، وعملا بأحكام المواد: 49، 50، 51 و52 من النظام الداخلي للمجلس نقرأ عليكم القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية، والكلمة للسيد مدير الجلسة، فليفضل.

السيد محمد باركة (مدير الجلسة): شكرا سيدي الرئيس. القائمة الإسمية لرؤساء المجموعات البرلمانية: - بالنسبة للمجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، (المعينين) فقد تم تجديد الثقة في السيد محمد بوخالفة. - المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فقد تم تعيين السيد لخضر سيدي عثمان.

- وبالنسبة للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فقد تم تجديد الثقة في السيد عبد القادر زحالي. شكرا سيدي الرئيس. (تصفيق)

السيد الرئيس: شكرا؛ وبذلك نكون قد أحطنا علما بأسماء رؤساء المجموعات البرلمانية، ونشكر من كان على رأسها من قبل، ونقدم التهئة للجدد أو للجدد القدامى.

أعضاء المجلس قد صادقوا على القائمة الإسمية لأعضاء مكتب مجلس الأمة الجدد، وبودي أن أوجه لهم التهنئة، وأطلب منهم الالتحاق بالمنصة، فليتفضلوا.

(إلتحاق السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس المنتخبين، بأماكنهم إلى جانب السيد الرئيس بالمنصة)
(تصفيق)

السيد الرئيس: بودي أن أنتهز هذه الفرصة، لأهنئ السيدة والسادة أعضاء المكتب على انتخابهم واختيارهم المزدوج من طرف عائلاتهم السياسية، ومن قبل مجلس الأمة، وما أتمناه، هو أن يكون الأخت والإخوة الذين حازوا ثقتكم أحسن من يمثلكم في مكتب المجلس، لنتعاون وإياهم على العمل وجعل الهيئة تؤدي دورها كاملاً، بالتكامل والتعاون.

في السنة المقبلة، سنكون مطالبين بأن نكون في مستوى الثقة التي وضعت فينا، ونتمنى أن يكون الانسجام في المجلس فرصة لكي نقدم الخدمة لزملائنا أعضاء المجلس وتمثيله أحسن تمثيل في الداخل والخارج.

بودي ألا أفوت الفرصة المتاحة لي، لكي أقدم الشكر، كل الشكر، للزميلة والزملاء الذين عملوا طيلة سنة كاملة إلى جانبي، وقدموا المساعدة والعون، وكانوا عنصر تعاون وتكامل وانسجام، فأشكركم جزيل الشكر وأتمنى أن يستمروا في عملهم وفي أداء عمل المجلس وتطبيق قانونه ونظامه الداخلي، فأشكركم أخواتي إخواني، القدامى، وأهنئ الجدد على الثقة التي نالوها.

في الأخير، لم يبق لنا إلا تنصيب اللجان الدائمة للمجلس، وسنتولى ذلك بمعية أعضاء مكتب المجلس، وسوف يكون ذلك بعد رفع الجلسة، حيث سألتقي بالسيدة والسادة أعضاء المكتب قصد تنصيبهم، ليتم بعد ذلك الشروع في عملية تنصيب اللجان الدائمة من قبل أعضاء المكتب حسب الترتيبات الموضوعه لهذا الغرض؛ فشكراً للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة
بعد منتصف النهار

ثمن النسخة الواحدة
12 دج

الإدارة والتحرير
مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف
الجزائر 16000
الهاتف: 73.59.00 (021)
الفاكس: 74.60.34 (021)
رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 12 ذو القعدة 1435
الموافق 07 سبتمبر 2014

رقم الإيداع القانوني: 457-99 — ISSN 1112-2587